

## مكانة العقل عند المسلمين

عمراني بلخير طالب دكتوراه

قسم العقيدة، جامعة باتنة

### مقدمة:

لقد كرم الله سبحانه وتعالى الإنسان بالعقل، وامن عليه بهذه النعمة العظيمة، إذ هي أداة التمييز والإدراك، ووسيلة البحث عن الحقيقة، بل وجعله مناط التكليف، فلا يخاطب بأحكام الشريعة إلا العاقلون، ولا يستثنى من كتابة الأعمال إلا فاقدوه.

ولقد حث القرآن الكريم في مواضع كثيرة على استعمال العقل، وذكره بصيغة الفعل للدلالة على الحركة والإعمال، ولم يرد له الجمود والتبلد، فدعى إلى التدبر في الكون المنظور والمسطور، وإلى انتهاز سبيل الحقيقة الساطعة، والبراهين الدامغة، التي يقبلها العقل وتوافقه، فكان الإسلام بذلك المنسجم مع العقل والمتوافق معه، والبعيد كل البعد عن التناقض والتضاد.

لقد اختلفت فهم النصوص باختلاف عقول الناس ومستوياتها في التفكير، أو في درجة تقديس العقل، فنشأت مذاهب اعتقادية من جراء ذلك، وكانت المكانة المعطاة للعقل هي الموجه لنصوص الشريعة بين مغال في استخدامه، وبين مجمد له. ويبحث هذا المقال في مكانة العقل عند المسلمين، وآراء الفرق الإسلامية حوله. ومدى اهتمام الإسلام به، والحدود التي منحه إياها.

### تعريف العقل:

قبل أن نسرد جملة الآراء حول العقل ومكانته عند المسلمين، وجب التقدم بتعريف العقل لغة واصطلاحاً كما ورد في المصادر الإسلامية، فتعريفه صعب التحقيق، إذ العقل ليس شيئاً ماثلاً أمام الأعين يمكن تعريفه، ولا معلوم الحدود يمكن ضبطه، بل إن العلماء ولحد الآن لم يعرفوا حقيقته بالضبط، فهل هو الدماغ؟ أم هو شيء آخر غير؟ لكننا سنكتفي بما ورد، بعيداً عن تعقيدات الموضوع وتشعباته.

لغة: مصدر عقل، يعقل، عقلاً فهو معقول، وعاقِل، وأصل معنى العقل المنع، يقال: عقل الدواء بطنه أي أسكه، وعقل البعير: إذا ثنى وظيفه إلى ذراعه وشدها جميعاً بجبل لمنعه من الهرب، وأطلق العقل على معانٍ كثيرة منها الحجر، والنهي، والدية، لأن القاتل يسوق الإبل إلى فناء المقتول ثم يعقلها هناك، ويطلق أيضاً على الملجأ، والحصن، وكذلك القلب فيقال: لفلان قلب عقول، ولسان سؤول. وكلها يدور حول المنع. (1)

اصطلاحًا: قال القاضي أبو بكر الباقلاني:

اختلف الناس فيه فقال قائلون: " هو قوة يفصل بها بين حقائق المعلومات "

وقال آخرون: مادة طبيعية.

وقال قوم: جوهر بسيط.

وقال الجمهور من المتكلمين: هو العلوم الضرورية.

واختار آتة " بعض العلوم الضرورية ". (2)

وقال المحاسب: العقل غريزة يتأتى بها درك العلوم وليست منها. (3)

وقال الجويني: هو صفة إذا ثبتت تأتى بها التوصل إلى العلوم النظرية، ومقوماتها من الضروريات السمي هي

مستند النظريات. (4)

وذهب الغزالي إلى أن العقل اسم يطلق بالاشتراك على أربعة معانٍ: الغريزة المدركة، والعلوم الضرورية،

والعلوم النظرية، والعمل بمقتضى العلم.

الأول: الغريزة التي في الإنسان، فبها يعلم ويعقل، وهي فيه كقوة البصر في العين، والذوق في اللسان، فهي

شرط في المعقولات والمعلومات، وهي مناط التكليف، وبها يمتاز الإنسان عن سائر الحيوان.

الثاني: العلوم الضرورية، وهي التي تشمل جميع العقلاء كالعلم بالممكنات، والواجبات والامتنعات.

والفلاسفة، والمتكلمون عرفوا العقل بها، ومنهم - كالباجي - من قسمها إلى قسمين: قسم يقع في النفس ابتداءً،

والآخر يحصل بالاكتساب، وخصوا العقل بالقسم الأول.

الثالث: العلوم النظرية. وهي التي تحصل بالنظر، والاستدلال وتفاوت الناس، وتفاضلهم فيها أمر جلبي

وواقع.

الرابع: الأعمال التي تكون بموجب العلم. (5)

ومنه فالتعريفات كثيرة ومختلفة، وناشئة من اختلاف التصور، وكما يقال: الحكم على الشيء فرع عن

تصوره.

اهتمام الإسلام بالعقل: لقد اهتم الإسلام بالعقل اهتمامًا بالغًا، فجعله مناط التكليف، فإذا فُقد ارتفع

التكليف، وعُدَّ فاقده كالبهيمة لا تكليف عليه، بل جعله الإسلام أحد الضروريات الخمس التي أمر الشارع بحفظها،

ورعايتها، لأن مصالح الدين والدنيا مبنية على المحافظة عليها.

وأحكام الإسلام كلها معقولة، لم تخاطب إلا العقل، ولم توجه إلّا إليه، فحث الإسلام العقل على التفكير، والتدبر، والتبصر، ونهاه عن التقليد، والخضوع الأعمى للسلطة والكبراء.

والقرآن والسنة مملوءان بالأدلة العقلية، وبما يحث الإنسان على استخدام عقله وإعماله.

فيجاء القرآن يصيح بالعقل أن ينظر ويفكر في ملكوت السموات والأرض، وما خلق الله من شيء، وأن يعتمد على البرهان وحده في العقليات: ﴿قُلْ هَاتُوا...﴾ البقرة 111، النمل 64. والمشاهدة والتجربة في الحسيات. الأعراف 185، العنكبوت 20، الزخرف 19. وعلى الصدق وتوثيق الرواية في النقلات الأحقاف 4.

ويهيىء بالعقل أن يرفض الظن، والخرص واتباع الهوى والتقليد الأعمى.

ويكفي أن مشتقات العقل مثل (يعقلون) و(تعقلون) ذكرت في القرآن ثمانيا وخمسين مرة، وذكرت مشتقات الفكر سبع عشر مرة، وذكرت كلمة الألباب أي العقول بست عشر مرة.... وهذا غير الآيات التي اشتملت على كلمات ومشتقات آخر مثل: النظر، والاعتبار، والتدبر، والحجة، والبرهان، والنهي، والحكمة، والعلم، ونحو ذلك مما يبحث عنه طلاب الحقائق العقلية. (6)

ولقد تناولت الآيات القرآنية لفظة العقل بشتى الصيغ، وشملت هذه الصيغ مختلف نواحي الحياة: من الكون، إلى الإنسان وتاريخه، إلى الأحكام والتشريعات، للدلالة على أن القرآن يهيىء بالإنسان أن يستخدم عقله في كل هذه النواحي، يقول الشيخ يوسف القرضاوي: "وبهذا غطى ((العقل)) كل الجوانب: الكون علويه وسفليه، الإنسان بماضيه وماضيه، آيات الله الكونية والتزليلية، فمن لم يستخدم عقله في هذه النواحي كلها، كان خليقا ألا يهتدي إلى الحق، وأن يسير في ركاب أهل الضلال والإضلال، وأن يقول مع أهل الشقاء في النار يوم القيمة ما حكاه الله عنهم: (وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ \* فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ) الملك 10، 11 (7)

### لا تعارض بين الشرع والعقل:

كثيرا ما يثار هذا الموضوع ويطرح للنقاش، إذ يتوهم البعض حين تناوله لنصوص القرآن والسنة أنه يمكن أن يحصل تناقض بينهما، ويمكن لهما أن يتفقا أحيانا وأن يختلفا أحيانا أخرى، كما يمكن لهما التضاد والتناقض، ومن هنا نشأ الخلاف حول تحكيم العقل على النص، أم تحكيم النص على العقل، وأيها يقدم؟ فهل هناك فعلا تناقض بين الشرع والعقل؟

يقول شيخ الإسلام بن تيمية: "ما علم بالعقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط.

وقد تأملت ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما يخالف النصوص الصحيحة الصريحة في شبهات فاسدة، يعلم بالعقل بطلانها؛ بل يعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع... ووجدت ما يعلم بصريح العقل لم يخالفه سمع قط. بل السمع الذي يقال أنه يخالفه إما حديث موضوع، أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول؟ ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول، بل بمحارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته". (8)

ولقد أفرد شيخ الإسلام ابن تيمية لبيان هذه الحقيقة كتاباً مستقلاً ضخماً، وفصل فيه تفصيلاً كبيراً، ورد على كل الشبهات المتعلقة بإيهام التعارض بين العقل والنقل، عنوانه بـ: "درء تعارض العقل والنقل".

ومثل ذلك ما قرره تلميذه ابن قيم الجوزية حين قال: "ومن المحال أن يتعارض النقل الصحيح مع العقل الصريح، بل هما متعاضان متناظران يصدق أحدهما الآخر، يشهد أحدهما بصحة الآخر". (9)

لكن إذا حدث التباس ولم نستطع التوفيق بين ما لدينا من نصوص شرعية، وبين ما يراه العقل، فهل يتقدم العقل على النقل؟ أم يتقدم النقل على العقل؟ هذا ما أجاب عنه الإمام الشاطبي، مبيناً تقدم النقل على العقل لأن التكامل والتعاقد يقتضيان ذلك، فيقول: "تعاقد النقل والعقل على المسائل الشرعية فعلى شرط أن يتقدم النقل، فيكون متبعاً، ويتأخر العقل فيكون تابعاً، فلا يسرح العقل في مجال النظر إلا بقدر ما يسرحه النقل" (10)، ثم قال: وينبغي للعاقل أمرين:

أحدهما: أن لا يجعل العقل حاكماً بإطلاق، وقد ثبت عليه حاكم بإطلاق وهو الشرع، بل الواجب تقدم ما حقه التقدم وهو الشرع، وتأخير ما حقه التأخير وهو نظر العقل، فلا يصح تقدم الناقص المفتقر حاكماً على الكامل المستغني، فهذا خلاف المعقول والمنقول، فلا معدل له.

ثانيهما: أنه إذا وجد في الشرع أخبار تقتضي خرق العادة الجارية، فلا ينبغي له أن يقدم بين يديها الإنكار بإطلاق، بل الواجب أن يصدق بها كما جاءت، وبكل ما أشكل عليه إلى عالمه، وهو ظاهر قوله تعالى: "وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا ۗ" آل عمران 7 (11).

وقد تابع كثير من العلماء هذه القاعدة، فصحيح المنقول الذي لا يتطرق إليه الاحتمال لا يمكنه إطلاقاً معارضة صريح المعقول، وإذا حدث التعارض فلظنية أحدهما، غير أن النقل يبقى هو الحاكم على العقل، فللعقل حدود لا ينبغي تجاوزها، وإلا هلك (وَضَلَّ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِيقَةِ وَالصَّوَابِ، وَمَهْمَا عَلَا شَأْنُهُ فَإِنَّهُ لَا يَجَاوِزُ حُدُودَهُ الَّتِي خَلَقَهُ اللَّهُ مَقِيداً بِهَا، فَالْعُلَمَاءُ قَرَرُوا أَنَّ الْعَقْلَ مُحْصُورٌ فِي حُدُودِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَلَا يَتَصَوَّرُ أَيَّ شَيْءٍ بَعِيداً عَنِ هَذَيْنِ

البعدين، وهو دليل محدوديته. وكذلك هو لا يخرج عن نطاق ما يصله عن طريق الحواس، ولذلك لا يمكن إطلاق العنان للعقل خاصة دون قيود.

**تفاوت الناس في العقل:** إذا كان الله سبحانه و تعالى قد كرم الإنسان بالعقل، وجعله أساس التكليف، وطلب من كل عاقل أن يعمل في آياته المنظورة والمسطورة، فهل هذا العقل قسمة متكافئة بين الناس فلا فرق بين أحد منهم وآخر إلا بدرجة الأعمال فقط؟ أم أن هناك فروقا فلا عقل العالم كعقل البسطاء ولا عقل الفيلسوف كعقل الآخرين؟ وهل هناك اختلاف بين الجنسين، بين الرجل والمرأة في العقل؟ أم أن العقل واحد مهما اختلف الجنس أو الجوهر؟

يرى الأشاعرة (12)، والمعتزلة، وابن عقيل (13) من الحنابلة، والفلاسفة، أن العقل لا يختلف، لأنه حجة عامة يرجع إليها الناس عند اختلافهم، ولو تفاوتت العقول لما كان ذلك. (14)

يذكرنا هذا القول بما قرره الفيلسوف ديكارت. القائل بأن: "العقل هو أحسن الأشياء توزعا بين الناس بالتساوي...". إلى أن قال: "إن اختلاف آرائنا لا ينشأ من أن البعض أعقل من البعض الآخر..". وكأنه استقاه من الفلسفة الإسلامية فلها ثراؤها الذي عم أوروبا فيما بعد.

وعليه وعلى هذا الرأي فإن التحاكم في البراهين والحجج والأدلة إنما مرده إلى شيء مشترك بين الناس، هو الفيصل والحاكم لإثبات قوة الحجة عند هذا أو ضعفها عند ذلك، ولا يكون إلا العقل الذي يلجأ إليه للترجيح والتوضيح.

ولكن الراجح أن يقال: إن العقول تتفاوت من شخص إلى شخص، وحديث: "... ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداهن..." (15) مما يدل على هذا التفاوت، إذ أثبت الحديث الزيادة والنقصان للعقل، وهو يدل على تفاوت العقل الغريزي، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قرر أن جنس النساء فيه نقصان العقل، وهذا لا يكون إلا في الغريزة التي خلقن بها، ولأن التفاوت في الجانب الكسبي فرع عن التفاوت في الجانب الغريزي.

وقد فرق الإمام أبو حامد الغزالي (16) - طبقا لتعريفه للعقل - بين أقسام العقل، ففيها ما يكون قسمة عادلة بين الناس، ومنها ما يكون فيه التفاوت، فذهب إلى أن القسم الثاني من أقسام العقل وهو ما يتعلق بالضروريات فلا تفاوت فيه، بخلاف الأقسام الأخرى التي يتطرق إليها التفاوت بالزيادة والنقصان.

يقول: "ومن أنكر تفاوت الناس في هذه الغريزة فكأنه منخلع عن ربقة العقل، ومن ظن أن عقل النبي صلى الله عليه وسلم مثل عقل آحاد السوادية، وأجلاف البوادي، فهو أحس في نفسه من آحاد السوادية، وكيف ينكر

تفاوت الغريزة، ولولاها لما اختلف الناس في فهم العلوم، ولما انقسموا إلى: بليد لا يفهم بالتفهيم إلا بعد تعصب طويل من المعلم، وإلى ذكي يفهم بأدنى رمز وإشارة، وإلى كامل تنبثق من نفسه حقائق الأمور بدون التعليم". (17)

وعليه يمكن القول: إن العقل من حيث هو الغريزة والعلوم الضرورية، ومن حيث المبادئ الأساسية فهو متساو وقسمة عادلة، إليها يحتكم الناس عند الحجاج، وبه يميز العاقلون بين ما هو مقبول عقلاً وبين ما هو مردود، أما من جهة الكسب فهو مختلف وغير متساو، فالناس تتفاوت في عقولها، ولا يمكن المساواة بين العالم وغير العالم، ولا الراجحون والراسخون في العلم كالجهاال والبلداء.

### مكانة العقل عند المسلمين.

لقد اختلف المسلمون في درجة تقديسهم للعقل بحسب المجالات التي سلكوها، فمنهم من اختار لنفسه الفلسفة منهجاً وسبيلاً، ومنهم من نهج منهج التوفيق بين الفلسفة والدين، ومنهم من سلك طريق التصوف، ومنهم من تمسك بالنصوص الشرعية وألزم نفسه بها. وعلى حسب هذا الاختلاف ظهرت مكانة العقل عند كل فريق، وظهر بذلك قوم أرادوا التوفيق بين الفلسفة والإسلام، وحاولوا دفع صور الاختلاف بينهما، كابن سينا، وابن رشد، وآخرون أعجبوا بتقديس الفلاسفة للعقل، فجعلوه محور معرفتهم، وسبيل وصولهم إلى الحقائق، وأرادوا دفع شبه الخصوم من اليهود والنصارى. بحض الحجج العقلية، دون اعتبار لنصوص الوحي، فالدليل العقلي عندهم قطعي، والسمعي ظني، وعند تعارضهما يجب تقديم العقلي مطلقاً، وهؤلاء هم علماء الكلام.

ومن أشهر الفرق الإسلامية التي أولت العقل مكانة خاصة وألوية على النقل هي فرقة المعتزلة، التي جعلت مقياس الحسن والقبح في الأشياء، وتأثر بهذا القول جملة من علماء الكلام الأشاعرة: كالغزالي، والرازي، والسنوسي. يقول الغزالي: "كل ما دل العقل فيه على أحد الجانبين فليس للتعارض فيه مجال، إذ الأدلة العقلية يستحيل نسخها وتكاذبها، فإن ورد دليل سمعي على خلاف العقل، فإما أن لا يكون متواتراً فيعلم أنه غير صحيح، وإما أن يكون متواتراً فيكون متؤولاً ولا يكون متعارضاً، وأما نص متواتر لا يحتمل الخطأ والتأويل وهو على خلاف دليل العقل، فذلك محال، لأن دليل العقل لا يقبل الفسخ والبطالان". (18)

ويقول الرازي: "اعلم أن الدلائل العقلية إذا قامت على ثبوت شيء، ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك، فهناك لا يخلو الحال من أحد أربعة أمور: إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل فيلوم تصديق النقيضين وهو محال، وإما أن يبطل فيلزم تكذيب النقيضين وهو محال، وإما أن يصدق الظواهر النقلية ويكذب الظواهر العقلية وذلك باطل، لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر العقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية الصانع وصفاته وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول صلى الله عليه وسلم وظهور المعجزات على محمد صلى الله عليه وسلم، ولو جوزنا

القدح في الدلائل العقلية القطعية صار العقل متهما غير مقبول القول، ولو كان كذلك لخرج أن يكون مقبول القول في هذه الأصول، وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة، فثبت أن القدح في العقل لصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معاً، وأنه باطل، ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبق إلا أن يقال إنها غير صحيحة أو يقال إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها، ثم إن جوزنا التأويل اشتغلنا على سبيل التوسع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإن لم يجز التأويل فوضنا العلم بما إلى الله تعالى، فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات وبالله التوفيق " (19).

وقد تابعهم في هذا المسلك ونحو هذا المنحى من المعاصرين الإمام محمد عبده ومدرسته العقلية، والتي ظهرت لها الكثير من الآراء تدل على إعطائها العقل أولوية على النقل، فأنكرت جملة من النصوص ومن المسائل بناء على ذلك، ومن تلاميذه الذين رسخوا فكر المدرسة الشيخان: المراغي، ومحمد شلتوت، ولييان ما قلناه نسوق عبارة لإمام، حيث قال: " اتفق أهل الملة الإسلامية، إلا قليلاً ممن لا ينظر إليه على أنه إذا تعارض العقل والنقل، أخذ بما دل عليه العقل، وبقي في النقل طريقان:

الأول: طريق التسليم بصحة المنقول مع الاعتراف بالعجز عن فهمه.

والثانية: تأويل النقل مع المحافظة على قوانين اللغة حتى يتفق معناه مع ما أثبتته العقل " (20).

وفي مقابل الرأي القائل بتقدم العقل على النقل نجد فريقاً آخر أهمل دوره، وجنبه الحقيقة والصواب، ورأى تقدم المعارف القلبية والحكمة الإلهية عليه، إذ هي عندهم سبيل للمعرفة اليقينية التي لا تناهضها علوم العقل، وإذا تمت المعرفة بطريق القلب فلا مكان للعقل حينها، وهؤلاء هم فريق من المتصوفة الذين ذموا العقل وعابوه، وادعوا أن كثيراً من القوانين العقلية يمكن أن يأتي عليها البطلان.

أما أهل السنة والجماعة فقد صور مذهبهم شيخ الإسلام بن تيمية كما في مجموع الفتاوى. (21)

وكما قدمنا للموضوع عند حديثنا عن درء تعارض العقل والنقل، فقد توسطوا بين الرأيين، ولم يهملوا العقل تماماً، ولم يقدموه على النقل، وأعطوه مكانة تليق به.

وتلخيصاً لما سبق بيانه أرى أن أسوق كلاماً للدكتور حسن حنفي إذ قال: "...اختلاف البداية بالعقل أو النقل يدل على اختلاف الفرق الإسلامية في تصور العلاقة بينهما، هل يكون العقل أساس النقل، أم هل يكون النقل أساس العقل؟

وقد عرض الفقهاء لهذه القضية: أيضاً من الناحية المنهجية، فرفض ابن تيمية منهج المعتزلة والرافضة بتقدم العقل عند التعارض، وقال بـ: " موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول " وتقدم النقل عند التعارض. بينما ذهب

فلاسفة الإسلام إلى رفض أن يكون النقل أساس العقل، كما رفضوا أن يكون العقل مبرراً للنقل، وأعملوا العقل البرهاني. وفي هذه الحالة يكون متفقاً مع النقل، وهو ما ذهب إليه بن رشد، والكندي، والفارابي، وابن سينا. ولم يترك الصوفية أيضاً هذا الموضوع بمعارضتهم الشريعة للحقيقة، والعلوم العقلية للعلوم الدينية في بدايات التصوف، حيث تحول في النهاية إلى فلسفة إلهية، تم التوحيد فيها بين علوم العقل وعلوم القلب، كما وضع ذلك في "حكمة الإشراق" عند السهروردي، أما علماء أصول الفقه فقد استطاعوا تأسيس النقل ليس فقط على العقل؛ بل على العقل والتجربة.

وقد كان الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة حول التثنية والتشبيه هو خلاف ناشئ أيضاً عن الصلة بين النقل والعقل، فالتثنية ينتج عن تأسيس النقل على العقل، والتشبيه ينتج عن إقامة العقل على النقل، وكذلك الخلاف حول الجبر، والاختيار، والنبوة.

ويمكن القول أن مواقف أهل السنة، والفقهاء، والحشوية، وأهل الظاهر، والأشاعرة، في علم أصول الدين ومسائلها كلها في الذات، والصفات، والأفعال، والنبوات، والمعاد، والإمامة، كلها ترجع إلى إعطاء الأولوية للنقل على العقل. في حين أن مواقف المعتزلة، والفلاسفة، كلها في هذه المسائل نفسها إنما ترجع إلى إعطاء الأولوية للعقل على النقل.

موضوع العقل والنقل إذن هو المنهج المزدوج الذي تم استعماله لدى الفرق الكلامية في موضوعات علم أصول الدين، فنشأت عنه الإختلافات المشهورة " (22) وبذلك دخل التأويل في النصوص أو ردّها لمخالفة العقل.



## خاتمة:

من خلال ما سبق يتبين لنا كيف اهتم الإسلام - انطلاقاً من القرآن الكريم - بالعقل اهتماماً كبيراً، إذ اشتملت كثير من النصوص القرآنية على الحث لاستعمال العقل، واستخدامه للوصول إلى الحقيقة الساطعة، والمعرفة اليقينية، بطريق البراهين والحجج التي لا يقبل العقل بطلانها، فلو لم تكن حقائق الإسلام موافقة للعقل لما كانت الدعوة إلى إعماله، حتى لقد شهد غير المسلمين بهذا الأمر، ولاحظوا المكانة التي أعطاها الإسلام للعقل.

اختلفت استنباطات العلماء من النصوص بناء على اختلاف أفهامهم، واختلاف الأفهام مرده إلى العقل. فلكل زاوية نظره، وفهمه الذي توصل إليه. وانطلاقاً من مكانة العقل في فهم النص عرف المسلمون منذ بدايات الإسلام مدرستين: مدرسة الأثر، ومدرسة الرأي. ثم تطور الأمر شيئاً فشيئاً لتظهر فيما بعد فرق ومذاهب اختلفت فيما بينها ابتداءً حول مكانة العقل أمام النص، مما يفسر فيما بعد اختلاف الآراء وتباينها بناء على ذلك، فساهم الاختلاف في إثراء الفكر الإسلامي وتنوعه، وحفظ لنا التاريخ صوراً جميلة تدل على سعة الحضارة الإسلامية، ومدى الرقي الذي وصلت إليه، بغض النظر عن صحة الأقوال وشططها أحياناً.

## المواشم:

- (1) أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم بن منظور. لسان العرب. دار لسان العرب بيروت + دار الجليل. بيروت. لبنان ط 1998 ج 848,847,846,845/4.
- (2) أبو بكر الباقلاني. التقريب والإرشاد "الصغير". تحقيق د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد. مؤسسة الرسالة. بيروت ط 2 1998 ص 195.
- (3) الحارث المحاسبي. شرف العقل وماهيته. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان ط 1 1986 ص 19.
- (4) أبو المعالي الجويني. البرهان في أصول الفقه. دار الكتب العلمية بيروت. لبنان ط 1 1997 ص 19.
- (5) عثمان بن علي حسن. منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة. مكتبة بن رشد + شركة السعودية ط 4 1997 ج 1/159,158.
- (6) د. يوسف القرضاوي. كيف نتعامل مع القرآن. دار الشروق. القاهرة. ط 1. 1999. ص 68.
- (7) د. يوسف القرضاوي، العقل والعلم في القرآن الكريم، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط 1 1996، ص 21، ويمكن الرجوع إلى الكتاب لمعرفة المزيد عن اهتمام القرآن بالعقل فقد تناوله الشيخ القرضاوي وأشبعه بحثاً.
- (8) بن تيمية. درء تعارض العقل والنقل. دار الكتب العلمية بيروت. لبنان. ط 1 1997 ج 85/1.
- (9) ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الجليل، دون سنة نشر ج 1/231.
- (10) إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط 2 1975 ج 87/1.
- (11) إبراهيم بن موسى الشاطبي، الاعتصام، تحقيق سليم الهلالي، دار ابن عفاف، السعودية، ط 1 1992 ج 327/2.
- (12) الأشاعرة: أصحاب أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت 324هـ). وقد أخذ الأشعري أدلة المعتزلة في سبيل المدافعة عن عقائد السنة وأصبحت تمثل السنة فيما بعد. شريف يحيى الأمين. معجم الفرق الإسلامية. دار الأضواء. بيروت. لبنان. ط 1 1986 ص 35.
- (13) علي بن عقيب بن محمد بن عقيب البغدادي الظفري عالم العراق وشيخ الحنابلة ويعرف بابن عقيب ببغداد في وقته، ولد (431 - 513هـ = 1040 - 1119م). ابن حجر العسقلاني. لسان الميزان. دار الفكر. بيروت. لبنان ط 1 1987 ج 279/4. شمس الدين الذهبي. سير أعلام النبلاء. مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان. ط 3 1985 ج 443/19.
- (14) أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى. شرح الكوكب المنير تحقيق د. محمد الزحيلي ود. نزيير حماد. مكتبة العبيكان. الرياض. السعودية. دون سنة نشر ج 86/1.
- (15) رواه البخاري. كتاب الحيض. باب ترك الحائض الصوم. رقم 304. أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. صحيح البخاري. دار الفتحاء. دمشق + دار السلام. الرياض. السعودية. ط 2 1999 ص 53.
- (16) أبو حامد الغزالي. إحياء علوم الدين. تحقيق د. عبد الله الخالدي. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان ط 1 1998 ج 1/130, 131.

- (17) المصدر نفسه ج 1 / 122.
- (18) أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق وتعليق، محمد أبو العلا، شركة الطباعة المتحدة، مصر، دون سنة نشر ج 2 / 137، 138.
- (19) الرازي، أساس التقديس في علم الكلام، مطبعة كردستان العلمية، 1328 هـ، ص 210، 211.
- (20) الإمام محمد عبده، الأعمال الكاملة، جمع وتحقيق محمد عمارة، المؤسسة العمومية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1976 ج 3 / 282.
- (21) بن تيمية. مجموع الفتاوى. دار الوفاء + مكتبة العبيكان. السعودية ط 1 1997 ج 3 / 210.
- (22) د. حسن حنفي. بحوث في علوم الدين - أصول الفقه - العقل والنقل. دار المعارف سوسة تونس (دون رقم طبعة و سنة نشر) ص 99، 100، 101.

## المصادر والمراجع:

- (1) أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم بن منظور. لسان العرب. دار لسان العرب بيروت + دار الجليل. بيروت. لبنان ط 1998.
- (2) أبو بكر الباقلاني. التقريب والإرشاد " الصغير ". تحقيق د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد. مؤسسة الرسالة. بيروت ط 2 1998.
- (3) الحارث المحاسبي. شرف العقل وماهيته. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان ط 1 1986.
- (4) أبو المعالي الجويني. البرهان في أصول الفقه. دار الكتب العلمية بيروت. لبنان ط 1 1997.
- (5) عثمان بن علي حسن. منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة. مكتبة بن رشد + شركة السعودية ط 4 1997.
- (6) د. يوسف القرضاوي. كيف نتعامل مع القرآن. دار الشروق. القاهرة. ط 1. 1999.
- (7) د. يوسف القرضاوي، العقل والعلم في القرآن الكريم، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط 1 1996.
- (8) بن تيمية. درء تعارض العقل والنقل. دار الكتب العلمية بيروت. لبنان. ط 1 1997.
- (9) ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الجليل، دون سنة نشر.
- (10) إبراهيم بن موسى الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط 2 1975.
- (11) إبراهيم بن موسى الشاطبي، الاعتصام، تحقيق سليم الهلالي، دار ابن عفاف، السعودية، ط 1 1992.
- (12) شريف يحيى الأمين. معجم الفرق الإسلامية. دار الأضواء. بيروت. لبنان. ط 1.
- (13) ابن حجر العسقلاني. لسان الميزان. دار الفكر. بيروت. لبنان ط 1 1987 ج 4.
- (14) شمس الدين الذهبي. سير أعلام النبلاء. مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان. ط 3.
- (15) أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى. شرح الكوكب المنير تحقيق د. محمد الزحيلي ود. نزيير حماد. مكتبة العبيكان. الرياض. السعودية. دون سنة نشر.

- (16) أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. صحيح البخاري. دار الفيحاء. دمشق + دار السلام. الرياض. السعودية. ط 2 1999
- (17) أبو حامد الغزالي. إحياء علوم الدين. تحقيق د. عبد الله الخالدي. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان ط 1 1998
- (18) أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، تحقيق وتعليق، محمد أبو العلا، شركة الطباعة المتحدة، مصر، دون سنة نشر
- (19) الإمام محمد عبده، الأعمال الكاملة، جمع وتحقيق محمد عمارة، المؤسسة العمومية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1976
- (20) الرازي، أساس التقديس في علم الكلام، مطبعة كردستان العلمية، 1328 هـ
- (21) بن تيمية. مجموع الفتاوى. دار الوفاء + مكتبة العبيكان. السعودية ط 1 1997
- (22) د. حسن حنفي. بحوث في علوم الدين - أصول الفقه - العقل والنقل. دار المعارف سوسة تونس (دون رقم طبعة وسنة نشر).